ويسألونك عن دمشق؟

حزب البعث محكوم لا حاكم و«تيتانك» السلطة الى غرق!

أ.د. محمد أحمد الزعبي *

■ تعرض ويتعرض كاتب هذه المقالة، وفي هذه المرحلة القلقة من حياة النظام السوري الراهن، تلك الحياة التي قاربت الجيل الكامل (والذي هو بموجب عبد الرحمن بن خلدون أربعون عاما)، إلى عدد من التساؤلات عن رأيه فيما يجري في دمشق وحولها، وإلى م (بالفتح) سينتهي بنا / ببلدنا المطاف ؟ ورغم أن بعض هذه التساؤلات لم يكن بريئا، فإن الكاتب كان لا يتوقف عند هذا الأمر، ويقول كل ماعنده بصراحة ووضوح، وهو ماسيحاول القيام به في هذه المقالة، التي سيغلب عليها الطابع المنهجي، ولكن وفق المفهوم الخاص بالكاتب.

1

تقوم وسائل الإعلام العربية، ولا سيما الفضائية منها ـ وان على درجات متفاوتة ـ بتضليل القارئ والسامع والمشاهد العربي وليس تنويره، أو بتعبير آخر إخفاء الحقائق عنه، وليس كشفها له، وتبدو هذه النقيصة الإعلامية بارزة للعيان عندما يتعلق الأمر بالجانب السياسي المحلي منه أو العربي أو الدولي.إن السبب الكامن وراء هذه الخصيصة للإعلام العربي الراهن، هو القاعدة الشعبية المنطقية التي تقول «إن من يأكل من خبز السلطان لابد وأن يضرب بسيفه»، ولا أراني بحاجة إلى توضيح أن الغالبية الساحقة من الجماهير العربية، ومن القوى السياسية النظيفة والنزيهة الممثلة لهذه الغالبية والمنبثقة عنها ،إنما تعيش عمليا على خط الفقر زيادة أو نقصانا، وبالتالي فإنه قد لايمكنها شراء الجريدة اليومية، فما بالك بشراء الآلات التي تطبعها، وبقية مستلزمات إخراجها، وما بالك بوسائل الإعلام المليونية الأخرى التي لا يستطيع امتلاكها وتشغيلها سوى الدول الغنية، وفي بعض الحالات الأشخاص الأثرياء؟

إن مايرغب الكاتب قوله هنا، أنه إضافة إلى التعقيد والجمود السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي في الوضع العربي عامة والسوري خاصة، فإن الإعلام العربي والسوري، إنما يزيد طين هذه الإشكالية بلّة، وبالتالي فهو لايساعد على أن يكون المسؤول في كثير من الأحيان بأعلم من السائل.

2

تتداخل في الأحداث الجارية على الساحة العربية عامة وفي القطر العربي السوري خاصة ـ الذي هو موضوع هذه المقالة ـ الأسباب مع النتائج بصورة يصعب معها معرفة سواء ماجرى ويجري أو ماسيجري في دمشق. فالظواهر الإجتماعية لاتأتي من العدم، وإنما هي نتيجة لسبب ما أو لجملة أسباب، منها ماهو رئيسي وجوهري ومنها ماهو ثانوي، والتي (أي النتيجة) سرعان ما تتحول بدورها إلى سبب جديد لنتيجة جديدة (جدلية السبب والنتيجة). ويتمثل الدور الأساسي للباحث الإجتماعي ولعالم الإجتماع هنا في سبر غور الظاهرة الإجتماعية المعنية (ماذا جرى ويجري وسيجري في دمشق مثلا) للوقوف على السلسلة السببية، والتمييز بين ماهو رئيسي وما هو ثانوي في هذه السلسلة.إن اختلاط الحابل بالنابل في دمشق، والذي يتجسد اليوم، بالتداخل بين العوامل الداخلية والخارجية، وبين الاستراتيجية والتكتيك، وبين النظرية والممارسة، وبين القول والفعل (أسمع كلامك يعجبني أشوف افعالك أستعجب)، وبين الصدق والكذب، وبين الأب والإبن، وبين الحزب والطائفة، وبين الياقات البيضاء والزرقاء والكاكي، وبين النحر والانتحار، وبين المقاومة والإرهاب، وبين الديمقراطية والديكتاتورية، ...الخ، نقول إن هذا التداخل والتشابك إنما يجعل طريق الباحث السوسيولوجي النزيه والجاد محفوفا بالمخاطر والأشواك، وإشارات الإستفهام بل وربما المسائلة (القانونية!) التي قد تقوده إلى السجن، كما هي الحال مع الدكتور عارف دليلة ومن معه من مناضلي ربيع دمشق (العشرة الأفاضل)، وكما قد تكون عليه الحال مع نشطاء إعلان دمشق في مقبل الأيام.

وإذا ماتوقفنا قليلا عند الوضع الحالي في سورية (والتي أطلق عليها سماحة الشيخ حسن نصر الله «سورية الأسد»)، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا بوضوح ودونما التباس : هل إن مانحن فيه الآن في سورية، من ذلّ وهوان وانكسار وانكشاف، والتحول المؤسف من دولة عربية المحتد، وحدوية الهوى، ديمقراطية التوجه، فعالة ومؤثرة، إلى دولة وراثية، دولة للصمت الذي لا يقطعه سوى التصفيق الحاد، والردح المعيب، ونعيق بالروح بالدم، وهدير الطائرات بين دمشق وفيينا، وهي تنقل من سمموا العلاقات القومية والأخوية بين سورية ولبنان للمثول أما لجنة التحقيق الدولية، ونداء الآباء والأمهات الذين تتعانق أصواتهم ودموعهم عبر الأسلاك الشائكة في مدينة القنيطرة عاصمة هضبة الجولان «السليب»!!، نقول : هل ان كل هذا (وغيره الكثير) هو نتيجة لهيمنة فئة عسكرية معروفة على السلطة في دمشق، أم أن هذا الذي وصلنا إليه بات يمثل الزاد (السبب) الذي تتغذى عليه ومنه هذه الفئة، وهو مايفسر ولوغها في غيها والذي بدأ بتغييب الشعب، وانتهى بالتنازل عن لواء الإسكندرون، وبالسكوت على احتلال الجولان، مرورا بنقيصة الإشتراك في الحرب على العراق إلى جانب أعداء العروبة والإسلام في حفر الباطن. ناهيك عن النقائص والخطايا الأخرى، التي لاتمثل مذابح حماه وحلب وجسر الشغور، وكذلك القانون 49 لعام 1980 السيئ الذكر، سوى مجرد حلقات في سلسلة الإرتكابات التي يختلط فيها السبب مع النتيجة، والتي تسمح للمعارضة وللموالاة بأن «يغني كل على ليلاه».إن الإختلاط بين السبب والنتيجة هنا يتمثل أساسا، في التداخل بين الظاهر والباطن في سياسة النظام، تلك السياسة التي سمحت للأب وهي تسمح الآن للإبن، وبالتالي للنظام الحالي في دمشق، بأن يرفع بإحدى يديه، ومن فوق الطاولة السيف والعصا ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، في الوقت الذي يعتقد الكثيرون أنه يقدم لهما بيده الأخرى ومن تحت الطاولة باقات السلام والإستسلام !!. ترى ما ومن هو السبب، وما ومن هي / هو النتيجة في هذه اللعبة القذرة العابرة الحدود والقارات، تلك اللعبة التي سبق لبوش الأب والأسد الأب أن لعباها، ويقوم ابناهما الآن بمتابعة هذه اللعبة، وفق الشروط التي حددها لهما الأبوان؟

3

إن الحديث عن لعبة عابرة للقارات، يحيلنا عمليا إلى مايعرف منهجيا بالعلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، من حيث أن العالم بات كما يقال عبارة عن قرية واحدة، وذلك في ظل شبكات الإتصال والإعلام، وفي ظل عالم الكومبيوتر والإنترنت، وبات بالتالي التأثير المتبادل بين الأمم والدول والشعوب أمرا واقعا لا مفر ولا مهرب منه. ان ماينبغي الإشارة إليه هنا، هو أن الطرفين الداخلين في علاقة تبادلية بينهما (كما هي الحال بين الأنظمة العربية الراهنة والولايات المتحدة الأمريكية) لا يشترط أن يكونا متساويين في وزنهما السياسي و/ أو العسكري و/ أو الاقتصادي و/ أو الثقافي و/ او الديمغرافي و/ أو الجغرافي ،الأمر الذي لابد وأن ينعكس على العلاقة الجدلية بينهما، بما يحولها من علاقة ذات اتجاهين (أخذ وعطاء) إلى علاقة ذات اتجاه واحد يكون فيها المرسل هو القوي والمتلقي هو الضعيف. وعادة مايتم إخفاء هذه العلاقة غير المتوازنة من قبل الطرفين باللجوء إلى الحيل اللفظية، وإلى عرض العضلات الشكلي والخالي من أي مضمون عملي وواقعي بالنسبة للجانب الضعيف (العنتريات التي ماقتلت ذبابة : نزار)، إضافة إلى القيام ببعض الإجراءات التنموية المظهرية التي تصب في طاحونة الفئات الاجتماعية المرتبطة بالخارج، ومن هذه الطاحونة (الوطنية)! تنساب إلى طاحونة الطرف الخارجي القوي (أمريكا).

4

وفي تطبيقنا لما أوردناه أعلاه حول العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، على مايجري في سورية هذه الأيام، وبالذات منذ الإحتلال الإنكلو ـ أمريكي للعراق الشقيق، فإن الإجابة العلمية الصحيحة هنا، تبقى ـ من وجهة نظرنا ـ رهنا بمعرفة كافة الأبعاد الحقيقية للعلاقة من جهة بين النظامين السوري والإيراني، ومن جهة أخرى بين كل من هذين النظامين والولايات المتحدة الأمريكية، وبدون هذه المعرفة لا يمكن للباحث أو المهتم أن يقدم رأيا سليما بعيدا عن المزايدة وعن أن يهرف بما لا يعرف.

لقد سمع الكاتب بام عينيه وأذنيه رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السابق محمد خاتمي يقول مامعناه «إن أمريكا تعرف أنها بدون المساعدة الإيرانية لها ماكانت لتقدر على احتلال أفغانستان والعراق»!، وسمع الكاتب من جهة أخرى، و أيضا بأم عينيه وأذنيه الرئيس الحالي السيد محمود أحمدي نجاد يؤكد على ضرورة مسح إسرائيل من على الخارطة، وعلى عدم صحة أسطورة الهولوكوست اليهودي.

إننا هنا أمام موقفين متناقضين لنفس الجهة، فأيهما نصدق، وأيهما نكذب ؟، أم أن الأمر يدخل في باب التكتيك المشروع، من أجل كسب الوقت للوصول إلى القنبلة النووية الإسلامية الضرورية لتحقيق التوازن الإستراتيجي بين إسرائيل وإيران، وبالتالي العرب والمسلمين.

إن الكاتب لايملك هنا إلاّ أن يرجئ رأيه حول حقيقة العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من اليوم إلى الغد، حيث (ستبدي لك الأيام ماكنت جاهلا / ويأتيك بالأخبار من لم تزوّد).

5

أما بصدد النظام السوري، فليس هناك من لايعرف، أن القوات السورية قد دخلت لبنان عام 1976 بموافقة أمريكية وإسرائيلية، وأن هضبة الجولان المحتل تنعم بالهدوء غير الحذر منذ 1973 وحتى يومنا هذا !!، وأن أمريكا سكتت على مذبحة حماه أسبوعين كاملين، وأن تعاون النظام السوري الأمني مع وكالة الإستخبارات الإمريكية CIA كان موضع إشادة مستمرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأن العدو الرئيسي لكل من البوشين والأسدين كان صدام حسين، وبما أن «عدو عدوي صديقي»، فإن التعاون السياسي والأمني بين النظام السوري والولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط نظام صدام حسين في العراق الشقيق كان من قبيل تحصيل الحاصل.

ومن جهة أخرى، فإنه ليس هناك من يجهل الآن أن النظام السوري في حالة اشتباك مقنن (خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء) مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن سلاحه الفعال في هذا الإشتباك كان وما يزال تخويف الولايات المتحدة من البديل الذي قد يكون الإخوان المسلمين الذين هم أعداء الطرفين، وأيضا تذكيرها المستمر، بدوره الكبير في القضاء على «الإرهاب» في سورية عبر القانون 49 لعام 1980، واستعداده الدائم للتعاون معها (أمريكا) في هذا المجال، سواء داخل سورية أو خارجها. ان الكاتب لايعرف ولا يعلم مدى أبعاد وجدية هذا الإشتباك السياسي بين نظامي واشنطن ودمشق، وخاصة أن واشنطن تقف وراء كل القرارات الدولية التي صدرت ضد النظام السوري مؤخرا، وبالذات القرارين 1559 و1336، وكذلك وراء دخول هذا النظام في دائرة الإتهام في قضية الإغتيالات السياسية التي طالت عددا من الرموز الوطنية اللبنانية المعارضة للهيمنة السورية على الشؤون اللبنانية، ولا سيما رئيس وزراء لبنان السابق المرحوم رفيق الحريري، والأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني الرفيق جورج حاوي، والتي ماتزال تنتظر تقرير اللجنة الدولية النهائي في هذا الموضوع.

إن مجموعة هذه الوقائع المتناقضة، إنما تضع الباحث أمام إشكالية منهجية تتمثل في غياب المعالم البارزة والمؤكدة لحقيقة العلاقة بين النظامين السوري والأمريكي في هذه المرحلة، تلك الحقيقة التي لايرى المرء منها سوى نصفها المعروض فوق الطاولة، بينما يغيب عنه نصفها الآخر الذي يخفيه الطرفان معا (وبالإتفاق ربما) تحت الطاولة، الأمر الذي معه لانملك ـ هنا أيضا ـ سوى أن نرجئ الإجابة والموقف حول هذا الموضوع من اليوم إلى الغد «وإن غدا لناظره قريب»، أو بالتعبير الشعبي «غدا تذوب الثلجة وتظهر المرجة».

6

يقتضي عنوان هذه المقالة (ويسألونك عن دمشق ؟) التوقف عند الإشكالية التي طرحتها تصريحات وتلميحات السيد عبد الحليم خدام الأخيرة التي بما أحدثته من ردود فعل سورية وإعلامية صارخة كادت تحل (بالضم) صاحبها محل المتنبي باعتباره «مالئ الدنيا وشاغل الناس».

ويرى الكاتب هنا ضرورة أن يشير إلى معرفته الجيدة بالسيد خدام، ولكنها معرفة تعود إلى ماقبل مغادرته (اي الكاتب) سورية عام 1974 وكغيره من المواطنين السوريين، المقيمين في الخارج، كان الكاتب يسمع ويقرأ، عن حالة الفساد العامة التي عليها النظام السوري، ولاسيما في المجال الإقتصادي، والتي شملت هرم السلطة من هامة رأسه حتى أخمص قدمه، ومن الطبيعي ألا يكون عبد الحليم خدام استثناء في هذا المجال، أي أنه و بالإستنتاج المنطقي لابد وان يكون داخلا في خانة الفساد السياسي (التعاون مع نظام ديكتاتوري عسكري وطائفي أكثر من ثلث قرن من الزمان)، والفساد الإقتصادي الذي لا يختلف عليه لا القاصي ولا الداني.ناهيك عن الفساد القيمي والخلقي الذي سمح له بالوقوع في فخ الفساد السياسي والإقتصادي.هذا مع العلم أن الكاتب قد قرأ البيان الذي رد فيه نجلا السيد خدام على ما أسمياه «مسرحية مجلس الشعب» والذي برأ فيه أباهما وبرأ نفسيهما من كل التهم الموجهة لهم بالفساد المالي، وأيضا من تهمة طمر النفايات السامة المعروفة في مكان ما من التراب الوطني. وللأمانة فإن دفاعهما بشأن النفايات السامة كان قويا ومقنعا إلى حد بعيد.

إن ما أورده عبد الحليم خدام من تهم سياسية وإقتصادية للنظام السوري، الذي كان هو نفسه جزءا أساسيا منه وفيه إلى أمد قريب، إنما تمثل الشهادة التي ينطبق عليها قوله تعالى «وشهد شاهد من أهلها»، وكان جديرا بمجلس الشعب، كي لا تنطبق عليه صفة «مجلس الردح» أن يتوقف عند التهم المحددة التي وجهها النائب السابق لرئيس الجمهورية، ويشكل لجانا للتحقيق في هذه التهم التي مسّت النظام من ألفه إلى يائه وبمن فيهم خدام نفسه.

ويرغب الكاتب أن يشير حول هذه المسألة، إلى أن ترحيب البعض بانضمام عبد الحليم خدام إلى جهة المعارضة لنظام دمشق، إنما هو ترحيب مقبول، ولكن شرعيته تظل رهنا بمطالبة المعني بتقديم كشف حساب علني عن وضعه المالي، وبيان ماله وما عليه، وعندها فقط يصبح الترحيب به ليس مقبولا فقط وإنما مشروعا أيضا.إن خروج عبد الحليم خدام من عباءة النظام في دمشق اليوم، إنما هو خطوة إيجابية على الطريق الصحيح، ولكن لابد من استكمالها غدا، بتطهير نفسه من الأدران التي لحقت به وبأسرته طوال تعاونه مع نظام نكتفي بما قاله هو عنه. وبانتظار هذا الغد الذي نرجو أن يكون قريبا، لانملك إلاّ أن نرحب بضيف المعارضة، أبو جمال، الذي نأمل من أصدقاء آخرين (يعرفون أنفسهم) أن يحذوا حذوه، بعد أن بدأت أسهمهم في البورصة السياسية تترنح، و بعد أن فقدت تيتانك دمشق توازنها، وبدأت تجتاحها أمواج التغيير الكاسحة، وبات مصيرها في مهب الريح.

7

لقد لفت نظر الكاتب أن عددا من المثقفين السوريين الذين ينتمون الى «المعارضة»، يماهون في كتاباتهم بين النظام السوري وبين حزب البعث العربي الإشتراكي، قافزين بذلك فوق عدد من الحقائق التي أبرزها:

● أن قواعد الحزب ما فتئت تعيش منذ حل الحزب عام 1958، وإعادة إحيائه بين عامي 1961 و1963 صراعا داخليا مريرا، من جهة بين اليمين واليسار، ومن جهة ثانية بين المدنيين والعسكريين، ومن جهة ثالثة بين الروابط الأيديولوجية والعقائدية للعضو الحزبي، وبين روابطه القبلية والطائفية والجهوية، والتي تتناقض كليا مع مبادئ وقيم الحزب.علما أن الكاتب يرى في هذا الصراع الحزبي، صراعا بين الذات (الانتماء العقائدي / الأفقي) والموضوع (الإنتماءات القبلية والطائفية والجهوية / الإنتماء العمودي)، وهو يحاكي في بعض صوره الصراع الذي شهده التاريخ المبكر للإسلام، حيث شهدت مرحلة الخلفاء الراشدين انتصار الذات على الموضوع، بينما سجل استيلاء معاوية على السلطة في دمشق انتصار الموضوع على الذات، ولكن الإسلام بقي هو الإسلام في الحالتين.

● أن حافظ الأسد قد زج بأعضاء القيادتين القومية والقطرية (حركة 23 شباط 1966) في السجن عام 1970، وتناساهم المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان العربية والعالمية طيلة ربع قرن، حيث استشهد الرفيقان نور الدين الأتاسي (الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية) وصلاح جديد (الأمين العام المساعد لشؤون القطر السوري) في السجن، وحيث أن من أطلق سراحهم من أعضاء القيادتين مايزال محروما من جواز السفر وبالتالي من مغادرة البلاد، فكأنهم خرجوا من السجن الصغير إلى السجن الكبير.

● أن ارتداء عباءة حزب البعث من قبل النظام السوري (نظام سورية الأسد!)، إن هو إلا ورقة التوت التي أراد النظام أن يخفي تحتها عورته الطائفية والعسكرتارية.لقد كان عدد الأعضاء العاملين في الحزب عام 1966 بحدود الأربعة آلاف، وهم الآن بالملايين (ماشاء الله!)، إنه غثاء السيل الذي لا يسمن ولا يغني، وبالتالي فإنه من الظلم لهذا الحزب، أن نسبغ عليه صفة الحزب الحاكم (المادة الثامنة من الدستور)، علما أنه حزب محكوم، مثله في ذلك مثل مايسمى بالجبهة التقدمية، بل ومثل الشعب السوري كله المغلوب على أمره.

● أن من قام بحل حزب البعث في العراق هو الحاكم العسكري للعراق «بريمر»، والذي أسس لجنة اجتثاث البعث وأوكل أمرها إلى أحد عملاء المخابرات المركزية الأمريكية (أحمد الجلبي) أيضا هو «بريمر»، فهل يرضى بعض الإخوة من مثقفي المعارضة بتياراتها الرئيسية الثلاثة (الإسلامين والليبراليين والماركسيين) لأنفسهم هذا الدور البريمري.إن حزب البعث العربي الإشتراكي كما نعرفه وكما نفهمه وكما أراد له مؤسسوه أن يكون هو بريئا من هذا النظام الطائفي في دمشق، براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام.

● إن حزب البعث في القطر العراقي بجناحيه العسكري والمدني، يقف اليوم في طليعة المقاومة العراقية الباسلة للإحتلال الإنكلو ـ أمريكي، تلك المقاومة التي حفظت وتحفظ للعرب جميعا ومنهم الإخوة الذين يماهون بين النظام السوري الراهن وحزب البعث كرامتهم في هذا الزمن العربي الرديء.إن حزب البعث في القطر السوري، لن يكون ـ على مانظن ونأمل ـ بأقل من شقيقه العراقي دفاعا عن الوطن والأمة عندما تدق ساعة «حي على الكفاح».

8

بقي أن نقول أن المعارضة الوطنية اللبنانية، التي انبثقت عن اغتيال الشهيد رفيق الحريري، كثيرا ماتقع بدورها بنفس مطب الخلل المنهجي عندما تماهي هي أيضا بين «سورية» الشعب والدولة، وبين النظام المتهم باغتيال المرحوم الحريري. ان الشعب السوري أيها الرفاق اللبنانيون هو شعب مضطهد مثلكم من قبل نفس النظام، ونفس الأشخاص، وهو يشارككم نفس الآمال والآلام، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التماهي بين الشعبين العربيين في خطابكم السياسي والإعلامي.إن خسارتكم في رفيق الحريري وسمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني وغيرهم من الرموز الوطنية اللبنانية، هي خسارة لنا أيضا، ولا بد أن تتكاتف جهودنا معا لدحر هذا الإرهاب المنظم أيا كان مصدره.

* أستاذ جامعة ووزير سوري سابق

هذا الفوز الافتراضي لحماس!

جواد البشيتي*

■ الانقلاب السياسي ـ التاريخي قد يقع اليوم، ولكنه لن يقع في معناه هذا إلا إذا فازت حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، فيصبح من حقها تأليف حكومة ائتلافية فلسطينية بقيادتها، أو يصبح في مقدورها منع تأليف حكومة لا ترضى عنها. هذا الانقلاب، في معناه هذا، سيظل افتراضاً واحتمالاً حتى انتهاء التصويت، وظهور نتائج فرز الأصوات.

على أنّ المؤكّد، حتى قبل بدء التصويت وانتهاء فرز الأصوات، هو أنّ الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سيملك، بدءاً من اليوم، مجلساً تشريعياً هو الأقوى مذ قامت السلطة الفلسطينية، والأقرب، في صفته التمثيلية، إلى ميوله واتجاهاته وإرادته.

وهذا في حد ذاته يُعَدُّ إنجازاً تاريخياً، ينبغي للفلسطينيين جميعاً الحفاظ عليه وتعزيزه، أكان خيارهم، بعد ذلك، الحل عبر التفاوض السياسي مع إسرائيل، أم بدء مرحلة جديدة من المقاومة القومية، بصرف النظر عن أدواتها وأساليبها ووسائلها.

والمؤكّد، أيضاً، هو أنّ ناخبي هذا المجلس، الذي يمثّل جزءاً من الشعب الفلسطيني، أي أهل الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن النظر إليهم على أنّهم يمثّلون إرادة الشعب الفلسطيني في خارج الضفة والقطاع، فالفَرْق، على وجوده، بين هؤلاء الناخبين والناخبين الفلسطينيين في الخارج، والذين لم يصبحوا بعد ناخبين، لن يكون جوهرياً أو كبيراً، ففي الجزء يمكن ويجب أن نرى الخواص الجوهرية والأساسية للكل.

وقد يُتّخَذُ ذلك مبرِّراً للدعوة إلى إعادة بناء التمثيل في داخل منظمة التحرير الفلسطينية، التي ما زالت هي الممثّل الشرعي للشعب الفلسطيني والمعترف به دولياً، بما يتّفق والخريطة الجديدة للقوى الفلسطينية التي رسمتها انتخابات المجلس التشريعي.

إذا فازت حماس ذلك الفوز فإنّ نزاعاً داخلياً جديداً قد ينشأ ويتطوّر. وهذا النزاع سيبدأ مع سعي رئاسة السلطة الفلسطينية إلى تأكيد أنّها هي مركز السلطة في داخل النظام السياسي الفلسطيني. وقد يمتد النزاع إلى المنظمة، فحركة حماس، ولعلمها أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي مَصْدَر الشرعية الفلسطينية، ستدعو إلى إعادة بناء المنظمة بما يتّفق ونتائج الانتخابات، في معناها التمثيلي أوّلاً، ثمّ في معناها السياسي.

حماس الفائزة هذا الفوز الافتراضي حتى كتابة هذه السطور قد تجنح لإظهار نفسها على أنّها مستعدة للتغيّر سياسياً بما يلبّي الحاجة إلى جعل خيار الحل عبر التفاوض السياسي مع إسرائيل ممكناً عملياً وواقعياً.

ولكنّني أعتقد أنّ حماس لا تستطيع الآن، ولا في المستقبل القريب، أن تتغيّر سياسياً بما يلبّي الجوهري من شروط ومطالب إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمعاملتها على أنّها شريك فلسطيني في مفاوضات السلام.

إسرائيل ستقول، في هذه الحال، إنّ فوز حماس لا يعني، بالنسبة إليها، بروز شريك فلسطيني جديد، وإنّما دفن متأخّر للشريك الفلسطيني القديم، والذي أعلنت حكومة شارون موته منذ زمن بعيد.

وستقول، أيضاً، إنّها التزمت إجراء مفاوضات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإنّ هذه المنظمة ما عادت هي التي تقود الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر المجلس التشريعي والحكومة المنبثقة عنه، وإنّ هؤلاء الفلسطينيين قد اختاروا نبذ خيار الحل عبر التفاوض السياسي إذ منحوا حماس هذا التأييد الانتخابي ـ السياسي الواسع.

هذا سيفضي إلى مزيد من الحلول الإسرائيلية الأحادية الجانب. أمّا النتيجة النهائية لهذه الحلول فهي فرض الدولة ذات الحدود المؤقتة على الفلسطينيين الذين لن يأخذوا من تلك الحلول إلا ما يسمح بتعريضهم لمزيد من الضغوط الإسرائيلية وغير الإسرائيلية، وبتشديد حصارهم، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، حتى يستوفي الفلسطينيون، ومعهم حماس، شروط الحل النهائي التي تضمنتها رسالة الضمانات التي تسلّمها شارون من الرئيس بوش.

إنّ اللعبة السياسية الصحيحة التي يحتاج إليها الشعب الفلسطيني بدءاً من هذا اليوم هي التي تسمح بقيام معارضة فلسطينية برلمانية قوية تقودها حماس مع امتناع هذه الحركة عن دخول الحكومة من أوسع أبوابها.

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

ايران بومب فوبيا

أحمد سالم أعمر حداد*

■ تصاعدت مؤخرا حدة المنافسة الحيوية المحتدمة بين طهران، والادارتين الامريكية والبريطانية بسبب تداعيات الاصرار الايراني، على المضي قدما نحو المجد الذي يحققه امتلاك السلاح النووي، خاصة البلوغ السياسي والانضمام الى تجمعات الدول الراشدة كفاية للتداول الندي للشأن الدولي من ابداء الاراء، الى التأثير وصنع الاحداث، بدل استهلاك السياسات العالمية. وهي منافسة قمينة بالمتابعة لما تتسم به من الجدية والمناورات الذكية من طرف طهران.

1 ـ بينما تعبر كل من الادارتين الامريكية والبريطانية عن قلقهما الدائم، الذي تتسبب فيه ايران بومب فوبيا، تستمر ايران في خلق خيارات متعددة، والتصعيد هنا وهناك انطلاقا من الازعاج الحقيقي المكشوف لاسرائيل (تصريحات نجاد الاخيرة حول الهولوكوست) وصولا الى التهديد باستئناف التخصيب. لكن لماذا ؟ بكل بساطة، أطراف المعادلة يعرفون بعضهم جيدا، الولايات المتحدة الامريكية والترويكا الاوروبية (بريطانيا ـ فرنسا ـ ألمانيا)، يعرفون جيدا أن طهران لن تتوقف عند الاستخدام المدني للتكنولوجيا النووية، بل هي ماضية قدما وباصرار شديد نحو الاستخدامات العسكرية للوقود النووي. من جهة أخرى ايران تعرف جيدا سقف الازمة، وهو الوصول الى الردهات المظلمة لمجلس تقويض الامن الدولي، من هنا يعتبر نجاح ايران في ادخال الطرف الروسي على الخط، كحليف جيد، وبدرجة أقل الطرف الصيني، حركة ذكية، تقوض السقف الاكثر سلبا للازمة، وهو ما أدى الى ارباك سرعة الوصول الى مجلس الامن الدولي، وهو أمر واضح في تردد الادارتين الامريكية والبريطانية في الاحالة العاجلة لمجلس الامن. كما أن ايران لا تبدي خشية من اعلى مخرجات هذه الاحالة والاكثر احتمالية، وهي الحرب الاقتصادية أو العمل العسكري، الاولى لن يتضرر منها الملف النووي الايراني كثيرا، أما الثانية فغير ممكنة حاليا. من جهة أخرى من المحتمل كثيرا فشل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في تمرير اي قرار ضد ايران حاليا، بسبب العرقلة المحتملة من طرف روسيا والصين.

2 ـ الولايات المتحدة الأمريكية وكافة الاطراف الاوروبية ومجموع الوحدات الدولية المناوئة لحصول ايران على السلاح النووي ليس أمامها الان، عندما تعسر عليهم ثني ايران عن طموحها النووي، سوى الذهاب الى مجلس الامن، لكن ما هي حدود ما يمكن طبخه هناك ؟ هذا هو السؤال المطروح الان؟ كما أن طهران استعدت بالكامل ومنذ مدة ليست بالقصيرة لهذه اللحظة، بعد سن قانون استئناف التخصيب في حالة وصول الملف الى مجلس الامن، والمصادقة عليه بتاريخ 20 ـ 11 ـ 2005، من طرف النواب الايرانيين، بمعنى ان الحكومة الايرانية لن تجد اي مجال يسمح لها، بالدبلوماسية، أو التراجع الى الوراء.

3 ـ بالعودة الى أدبيات التفاوض السياسي وفنونه، ايران لم تدخل بعد حلقة التنازل السياسي، كما يحدث مثلا لباقي الانظمة السياسية التي تعاني من أزمة سيادة حقيقية وجلها دول تنتمي الى النظام السياسي العربي ، وهي ضمن الحلقة الاضعف، وعلى سبيل المقارنة العلمية، قد نذهب الى ضرب المثل من داخل النظام السياسي العربي، ليبيا مثلا، تنازلت في ملف الاسلحة، واحرقت عتادها و أذابت أموالا وجهودا شعبية طائلة.

وهي الان في موضع تلقي السياسات، ولن تتفاوض أبدا بعد الان، اللهم اذا تغير النظام السياسي بأكمله، وهو أمر محتمل الى درجة كبيرة، على خط الزمن متوسط المدى. لكن ايران لا تزال تفاوض ومن موقع قوة واضح، ويبدو انها تعد لكل مرحلة سلاحا وردا مناسبا وليس من المستبعد، بل من المعلن لدى الادارة الايرانية احتمالية استخدام سلاح النفط وذلك بايقاف صادراتها من النفط وهي صادرات بالغة الاهمية، واذا ما تم ذلك، سوف تكون خطوة سالبة للغاية على الاقتصاد العالمي.

التوصيف الحالي الممكن لتداعيات وسقف ملف طهران النووي، وسعيها الحثيث نحو امتلاك القنبلة النووية هو: ان جميع الاطراف المناوئة لطهران انتقلت من حالة الفوبيا، الى حالة القلق والتوتر بسبب اجادة ايران لتوظيف كافة الأوراق الناظمة لملفها النووي وبحكمة متناهية، وبشكل اساسي، علاقتها بوكالة البرادعي و الخطير في الامر انها، استطاعت أن توصل جميع الاطراف الى مشاعر التوتر، بهدف القاء كافة أوراقها المحتملة.

لا أريد ان ألعب دور المنجم، لكن هذا الملف بمعطياته الحالية قد ينتهي الى امتلاك طهران القنبلة النووية، بعد حين ليس بالبعيد، نظرا لامتزاج السياسي بالشعبي، وهم امتزاج يتغذى على محددات اقتصادية وأوضاع سياسية مستجدة اقليميا ودوليا، سوف تؤدي لا محالة الى أن يستفيق العالم يوما ما على صور الايرانيين، وهم يحتفلون ببلوغهم السياسي، ويعلنون عن تحليلهم الخاص للاوضاع الشرق الاوسطية والعالمية بجرأة ووضوح أكثر، كما أعتقد انه من الحكمة تقبل ذلك بروح سياسية واقعية، من طرف وحدات الجماعة الدولية، المفهوم الافتراضي الاكثر غرابة الان، بدل صبغ المزيد من السلبية على الاوضاع بالمنطقة.

* كاتب صحافي وباحث في العلاقات الدولية من المغرب
P_programming@yahoo.com

لماذا لم ننصف النصف الآخر؟

قمة العبثية: الأحزاب العربية في الداخل الفلسطيني التي تطالب المساواة من الدولة العبرية، استثنت من قوائمها الانتخابية العنصر النسائي، في حين أدرج حزب العمل الاسرائيلي امرأة عربية في مكان مضمون

زهير اندراوس*

■ منذ اقامة الدولة العبرية قبل أكثر من سبعة وخمسين عاما والجماهير العربية الفلسطينية في هذه الديار تنتظر من القيادات السياسية العربية أن تلتفت الى المرأة العربية، النصف الآخر أو نصف المجتمع، وتمنحها حقها في الانتخابات للكنيست. لكن للأسف الشديد فان المرأة العربية كانت وما زالت وربما ستبقى حتى اشعار آخر قوة انتخابية لا أكثر، بمعنى أنها تشارك في الانتخابات تصويتا فقط. هذا الوضع في مجتمع يصبو الى اللحاق بركب الحضارة هو وضع اقل ما يمكن أن يقال عنه انه غير سليم بالمرة، ولنقلها بصراحة متناهية: هذا الاجحاف بحق المرأة العربية الفلسطينية هو وصمة عار في جبين الأقلية القومية العربية الفلسطينية في مناطق الـ48.

ولنضع بعض النقاط على عدد من الحروف: المرأة العربية في هذه البلاد تتعرض للتمييز المزدوج، فهي من جهة ضحية لسياسة اسرائيل العنصرية ضد كل ناطق بالضاد، ومن جهة أخرى هي ضحية لمجتمع شوفيني ليس فقط لا يمنحها الحرية وانما يضطهدها أيضا، وفي هذا المضمار لا ضير أن نتذكر جميعا انه قبل عدة أيام انتخب الشعب التشيلي في أمريكا اللاتينية امرأة لتتبوأ منصب رئاسة الجمهورية في ذاك البلد، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على أن الشعب في تشيلي أنصف المرأة وأعطاها حقها. ونحن هنا، والآن، لا نريد رئيسة جمهورية، لأننا لا نملك لا جمهورية ولا دولة، لكن على الأقل نطالب بانتخاب امرأة عربية للكنيست الاسرائيلي. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: هل تنقصنا قدرات وخامات نسائية؟ ما هو السبب الذي يدفع القيادات العربية على مختلف اتجاهاتها ومشاربها الى الامتناع عن وضع هذه القضية المفصلية على الأجندة السياسية والاجتماعية؟

والشيء بالشيء يذكر: قبل شهر ونيف قالت السيدة عايدة توما ـ سليمان، وهي من قيادة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، في حديث أدلت به لصحيفة «كل العرب» الصادرة في الناصرة انها ستنافس على المكان الثالث في قائمة الجبهة للكنيست القادمة، وخلال ذلك شددت على أن المكان الثالث في القائمة يجب أن يكون مضمونا لعنصر نسائي. استبشرنا خيرا بهذا الطرح التقدمي وعولنا عليه كثيرا، الا أنه وبقدرة